دور الترجمة في تطوير البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي ومساهمتها في تقارب وجهات النظر وتحديد وتصحيح مسار مستقبل دراسات الاقتصاد الإسلامي العالمية

الدكتور حسن لحساسنة
الجامعة العالمية للمالية الإسلامية
البنك المركزي الماليزي - ماليزيا
lahsasna@gmail.com

المستخلص: لا شك أن الدول الإسلامية غير الناطقة باللغة العربية تحاول إقامة نظامها الاقتصادي والمالي بما يتوافق مع متطلبات الشريعة الإسلامية، والتحدي التي يقف أمام تلك الدول هي فهم المتطلبات الشرعية على الوجه الصحيح في مجال الاقتصاد الإسلامي بما فيها الأعمال البنكية والتمويلية والمعاملات المالية في مجال التجارة المحلية أو التجارة الدولية، ويتفاقم التحدي مع قلة الخبرة الشرعية في هذا المجال مما يجعل أقرب مصدر تشريعي لتلك الدول لتنظيم حركة النظام الاقتصادي والمالي لديهم هو الفكر الغربي لسهولة مأخذ تلك الأحكام والمفاهيم والمبادئ بسبب سهولة اللغة الأجنبية لديهم، وصعوبة التوصل إلى المصادر الشرعية الأصلية العربية، وهذه الصعوبة مردها اللغة التي هي أداة التواصل، وعدم ارتقاء حركة الترجمة في مجال الاقتصاد الإسلامي إلى المستوى المأمول إليه عالميا، ولاسيما في ضوء الحركة السريعة، والنمو الملاحظ في المؤسسات المالية والبنكية الإسلامية، هذا النمو الذي أثار انتباه الغرب، وجعله يندفع لمواكبة الركب بتبنيه للمفاهيم والمبادئ الإسلامية في مجال الاقتصاد الإسلامي، وفتحه لمؤسسات مالية إسلامية لهذا الغرض، والإشكال الذي نخشى حدوثه هو ضعف حركة الترجمة التي قد تجعل المادة الشرعية للاقتصاد الإسلامي غير متوفرة عالميا لدى تلك المؤسسات المالية العالمية مما ينتج عنه مفهوم خاطئة وتطبيقات غير صحيحة في مجال المعاملات التجارية والمالية، وتبعا لذلك تصدر منتوجات بنكية وتكافلية ومالية خاطئة باسم الإسلام من قبل تلك الدول الأجنبية. وهذا البحث يناقش هذه الإشكالية من عدة جوانب وأبعاد مستندا إلى الخبرة الماليزية في هذا المجال، منبها على الحاجة العالمية الملحة لإنشاء مراكز ترجمة ومراكز تنسيق وتدريب وشراكة بين كل ألسنة العالم قصد تلبية الطلب العالمي لنظرية الاقتصاد الإسلامي الصحيح، فضلا عن بعض التوصيات التي ينتهي إليها هذا البحث قصد وضع تصور استراتيجي لمستقبل حركة البحث العلمي ووسائله في مجال الاقتصاد الإسلامي.

مقدمة:

من فضل الله على المسلمين أن جعل الإسلام في كل ركن وزاية في هذا العالم، فالإسلام يتكلم بلسان عربي مبين، كما يتكلم أيضا بألسنة أعجمية بعدد الألسن المنتشرة في هذه المعمورة، ولا شك أن تلك البلدان الإسلامية الأعجمية تحاول إقامة نظامها الإقتصادي بما يتوافق مع متطلبات الشريعة الإسلامية، والتحدي التي يقف أمام تلك الدول هي فهم المتطلبات الشرعية الصحيحة في مجال الاقتصاد الإسلامي بما فيها الأعمال البنكية والتمويلية والمعاملات المالية في مجال التجارة المحلية أو التجارة الدولية، ومع قلة الخبرة الشرعية في هذا المجال يجعل أقرب مصدر تشريعي لتلك الدول لتنظيم حركة النظام الاقتصادي والمالي لديهم هو الفكر الغربي لسهولة مأخذ تلك الأحكام بسبب سهولة اللغة الأجنبية لديهم، وصعوبة التوصل إلى المصادر الشرعية الأصلية العربية من المنشورات والدراسات الشرعية والاقتصادية التي تصدرها البنوك الإسلامية والمؤسسات المالية، فضلا عن البحوث العلمية التي تصدرها مراكز البحث العلمي والرسائل العلمية التي تنتجها الجامعات والمؤسسات العلمية، هذه الصعوبة مرجعها اللغة التي هي أداة التواصل، فضلا عن عدم ارتقاء حركة الترجمة في مجال الاقتصاد الإسلامي إلى المستوى المأمول إليه عالميا، ولا سيما في ضوء الحركة السريعة، والنمو الملاحظ في المؤسسات المالية والبنكية الإسلامية، هذا النمو الذي أثار انتباه الغرب وأثر عليه تأثيرا واضحا مما دفعه إلى مواكبة الركب بتبنيه للمفاهيم الإسلامية في مجال الاقتصاد الإسلامي، وفتحه لمؤسسات مالية إسلامية لهذا الغرض، والإشكال الذي نخشى حدوثه هو ضعف حركة الترجمة التي قد تجعل المادة الشرعية للاقتصاد الإسلامي غير متوفرة عالميا لدى تلك المؤسسات المالية العالمية مما ينتج عنه فهوم وتطبيقات خاطئة في مجال المعاملات التجارية والمالية في التجارة الدولية، وتصدر منتوجات بنكية ومالية خاطئة باسم الإسلام من قبل تلك الدول الأجنبية.

وهذا البحث يناقش هذه الإشكالية من عدة جوانب وأبعاد مستندا إلى الخبرة الماليزية في هذا المجال، ومنبها على خطورة هذا الأمر وأهميته، وما ينبغي عمله في مجال تطوير البحوث العلمية الاقتصادية، والنظر وبجد إلى الحاجة العالمية الملحة لانشاء مراكز ترجمة ومراكز تنسيق وتدريب وشراكة بين كل ألسنة العالم قصد تلبية الطلب العالمي لنظرية الإقتصاد الإسلامي الصحيح، وتفادي التطبيقات الخاطئة لمفاهيم الاقتصاد الإسلامي، ومنع تصدير أي منتوجات مالية أو بنكية أو استثمارية باسم الإسلام في الدول الأجنبية، فضلا عن بعض التوصيات التي ينتهي إليها هذا البحث قصد وضع تصور استراتيجي لمستقبل حركة البحث

العلمي ووسائله في مجال الاقتصاد الإسلامي. وما ينبغي ملاحظته أن الترجمة تنقسم عموماً إلى نوعين: الأول، الترجمة الشفوية أو الفورية أو التتبعية وهي قديمة قدم العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بين البشر. أما النوع الثاني فهو الترجمة الكتابية وهي أوسع انتشاراً وأكثر ديمومة من حيث كونها وسيلة الاتصال والمثاقفة والنقل الحضاري العام بين الأمم، وهي تمتاز بالدقة والتأني والأهمية الثقافية بالمقارنة مع الترجمة الفورية، وقد تحققت الترجمة العلمية والأدبية وانتشرت عن طريق الكتابة(١). فهي إذا تضمن فرعين الترجمة الشفهية والكتابية، وما يهمنا في هذه الورقة هو النوع الثاني، وهو الترجمة الكتابية، كما أنه ليس موضوع هذه الورقة الحديث عن مفهوم الترجمة ومنهجها وتقويم حركة الترجمة في العالم الإسلامي، فذلك موضوع آخر لا يليق بهذه الورقة وإن كانت عندنا بعض الملاحظات والتحفظات على حركة الترجمة بصفة عامة في العالم العربي والإسلامي سواء في حركة الترجمة الأولى في العصر العباسي أو حركة الترجمة الثانية التي تعيشها الحضارة الإسلامية المعاصرة، وإنما إطار حديثنا تحديدا عن أهمية الترجمة في تطوير البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي ومساهمتها في تقارب وجهات النظر وتحديد وتصحيح مسار مستقبل دراسات على المستوى المحلي والدولي في الاقتصاد الإسلامي، والذي نوجزه في المحاور التالية، وأكثر المعاني المبثوثة في هذه المحاور نتاج خبرة عملية في الميدان، وتحديات عايشتها مع طلبتي كوني أعمل محاضرا في الجامعة العالمية للمالية الإسلامية التابعة للبنك المركزي الماليزي في كوالالمبور.

معنى الترجمة ومدى دلالتها على التواصل الحضاري:

مادة الترجمة ترجع إلى الفعل الرباعي "ترجم" وهو بمعنى بيان الكلام وتوضيح معانيه وجعله بسيطا يسيرا مفهوما، فتكون الترجمة بمعنى التوضيح والتفسير والتبيين، تقول ترجم كلام غيره أو عن غيره بمعنى نقله من لغة إلى أخرى، والترجمان هو المفسر للسان، تقول ترجم يترجم ترجمة(٢). كما أن للترجمة يفيد معنى السيرة والحياة، تقول ترجمة فلان بمعنى سيرته الذاتية، وجمعه تراجم. والترجمة في جانبها الاصطلاحي تعني نقل الكلام من لغة إلى أخرى، أو تحويل نص مكتوب بلغة ما إلى نص مساو له بلغة أخرى(٣). فهي إذا تعني نقل كلام من لغة إلى لغة، مفردات أو نصوصاً أو كتباً كاملة. وكلمة ترجمة عربية أصيلة، وردت في اللغة الأكادية وفي الآرامية والسريانية (اللهجة الغربية من الآرامية) وفي العبرية والحبشية، ومعناها

(١) انظر: فؤاد عبد المطلب، الترجمة والبحث العلمي، قسم اللغة الإنجليزية، كلية المعلمين بالرياض، ص٨.
(٢) انظر لتفاصيل أوفى، لسان العرب، ج٢، مادة ترجم، والقاموس المحيط، مادة ترجم.
(٣) محمد الحاج يعقوب، مقدمة إلى فن الترجمة، ص٥.

الأصلي: تفسير الكلام. وكلمة ترجمة في تلك اللغات القديمـــة هـــي: ترجمـــانو (بـــالجيم غيـــر المعطّشة كما في جمل، والواو علامة الرفع)، وتأتي التاء فيها بالفتح أو بالضم، وكـــذلك تـــأتي الجيم فيها مفتوحة ومضمومة). أما في الآرامية والسريانية والآرامية اليهودية فهـــي: ترجمانـــا (بفتح التاء في السريانية، وضم التاء في الآرامية اليهودية ثم بإمالة الجيم فيهما). وعلى الأغلـــب إن الكلمة انحدرت من الأكادية إلى عرب الجاهلية، أو إنها رحلت مع الأكاديين من الـــيمن إلـــى جنوب العراق.(٤) لا شك أن الترجمة تمثل نقطة تواصل حضاري مهمة عرفت في كثيـــر مـــن الحضارات بما فيها الحضارة الإسلامية، فحركةُ الترجمة والنقل واحدةً من اللحظـــات الركيزيـــة فى بواكير الحضارة العربية الإسلامية ، فمن خلالها تم تعرُّف العرب المســـلمين إلـــى الآثـــار الباقية من القرون الخالية ، وتمت معرفتهم بالمتون الرئيسة فى العلم السابق عليهم فكـــان ذلـــك بمثابة إشارة الانطلاق فى مسيرة التحضُّر التى امتدت عدة قرونٍ تاليـــة.(٥) وحركـــة الترجمـــة والنقل ظلت مرتبطة بالإنسان على اختلاف المراحل التي مر بها، وكانت دائما تدل على حقيقـــة التفاعل الإنساني والحضاري له.

الترجمة والبحث العلمي:

الترجمة مصطلح علمي ذو أبعاد واسعة جدًا لا يمكن حصرها في دائرة ضيقة أو تعريـــف مبسط. فهي أولاً عمل ثقافي ينتج عنه تثاقف طويل الأمد على صعيد الأفراد والجماعات، وهـــي تعبر عن أبعاد حضارية قابلة للتعميم والانتشار عبر تفاعل الثقافات في إطـــار مـــن العلاقـــات المبنية على التبادل الثقافي الحر والإبداعي بين مختلف الشعوب والقوميات.(٦) والترجمة ليســـت أمرا دخيلا على حضاراتنا، وليس أمرا وليد اليوم أو الأمس، وإنما الترجمة بوصفها أحد ظواهر النشاط العلمي والحضاري عرفتها الحضارة الإسلامية مند عهودها الأولـــى، حيـــث ســـاهمت الترجمة في صيانة كثير من التراث العلمي الإنساني بصفة عامة، ومنذ فجـــر الإســـلام أعطـــى أصحاب الأفكار النيرة والمتفتحة للترجمة اهتماما خاصة حفظ كثيرا من العلوم من الضياع، كما ساهم في تطوير كثير من العلوم الإنسانية والتجريبية عند المسلمين في العصور الأولـــى تأليفـــا ونشرا وتحقيقا وتطبيقا، ويرجع إلى الترجمة كثير من الفضل في تحقيق كثير من الانجازات في الحضارة العربية أو الحضارة الغربية. والترجمة بالمدلول الثقافي والحضاري للمصطلح ليســـت مجرد نقل كلمة أو مقولة من لغة إلى أخرى، بل هي، وبالدرجة الأولى، فعل ثقافة حيـــة قـــادرة على تحويل موارد المجتمع إلى قوى محركة للطاقات الإبداعية فيه. فهـــي تتحـــول إلـــى فعـــل

---

(٤) فؤاد عبد المطلب، الترجمة والبحث العلمي، قسم اللغة الإنجليزية، كلية المعلمين بالرياض، ٥.

(٥) يوسف زيدان. حركة الترجمة والنقل، درس تاريخي، الجمعية الدولية للمترجمين العرب، ص١.

حضاري وديناميه قويه لتغيير المجتمع بعد أن أصبح العالم كله قرية ثقافية واحدة في عصر العولمة والتفاعل اليومي والمباشر بين مختلف أشكال الثقافات واللغات(6). وعلاقة الترجمة بالبحث العلمي مازالت مستمرة كونها حقيقة لا ينكرها أي باحث علمي منصف، ولقد بقيت هذه الحركة مستمرة سواء على المستوى الفردي، أو على مستوى المراكز العلمية والجامعات أو حتى على المستوى الحكومي أو الدولي والرسمي. وقد خصصت مبالغ كبيرة لمثل هذه المشاريع من بينها على سبيل المثال ما توصل إليه الاتحاد الأوروبي مع رئيس اتحاد الكتاب والأدباء العربي على حصول موافقة من الاتحاد الأوروبي لتمويل مشروع لترجمة ٢٠٠ كتاب أدبي من اللغة العربية إلى اللغات الأوروبية و٢٠٠ كتاب أوروبي إلى اللغة العربية حيث سيتكلف أكثر من مليون دولار، كما أن هناك مشاريع مستقبلية أخرى لترجمة بعض الروايات العربية إلى اللغة الصينية بقيمة مائة ألف دولار وهي منحة مقدمة من حاكم الشارقة. وهذه المشاريع تندرج تحت ما يسمى بحوار الحضارات الذي توليه أوروبا عناية خاصة. وتدل الاحصائيات أن دول الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا وإيطاليا والدول الآسيوية السبعة تترجم أضعاف ما تنتج محليا.

أما إذا نظرنا إلى ترجمة اليابان فنجدها تجربة رائدة في هذا المجال، حيث أولت اليابان اهتمامًا خاصًا بالترجمة منذ بداية نهضتها في أواسط القرن التاسع عشر حتى الآن، وما زالت من أكثر دول العالم سخاء في مجال تمويل الترجمة، ودفع نفقات المترجمين، وتنشيط مؤسسات الترجمة، وصولاً إلى استخدام الترجمة الآلية المراقبة في السنوات القليلة الماضية. فتوسعت الترجمة في اليابان عبر أجهزة متخصصة تساهم في تعريف اليابانيين بجميع الدراسات العلمية الرصينة، في مختلف النواحي الثقافية، والتكنولوجية،وثمرات المطابع، والعلوم العصرية، في مختلف دول العالم. هذا بالإضافة إلى الترجمات الأدبية، والفنية، والدينية وغيرها.[7] ومنذ عام ٢٠٠٢م بدأت المؤسسات الثقافية اليابانية، تحت إشراف وزارة الثقافة في اليابان، بإعداد موازنة سنوية لتشجيع ترجمة التراث الياباني إلى اللغات العالمية. وقد خصصت الوزارة مبلغ ١٩٨ مليون ين للمساهمة في ترجمة ونشر الأدب الياباني عبر اللغات العالمية الحية. خصص مبلغ مماثل لعام ٢٠٠٤م بعد أن بدأت ملامح مشروع متكامل لترجمة كتب أساسية ومهمة تعبر عن شخصية اليابان أو خصوصيتها التاريخية والثقافية والفنية والعلمية والتكنولوجية والأدبية وغيرها. في عام ٢٠٠٤، أقرت مشروعا استثنائيًا لترجمة أكثر من ثلاثين كتابًا يابانيًا إلى اللغة العربية خلال السنوات الثلاث القادمة.

---

(٦) مسعود ظاهر، الترجمة وأثرها في تطوير البحث العلمي في اليابان. (مقال منشور في الشبكة)، ص١.

(٧) مسعود ظاهر، الترجمة وأثرها في تطوير البحث العلمي في اليابان. (مقال منشور في الشبكة)، ص١.

أهمية اللسان العربي في تفسير النصوص الشرعية ذات البعد الاقتصادي والمالي

لا خلاف في كون اللسان العربي هو الأداة الوحيدة لتفسير النص الشرعي المتكــون مــن القرآن والسنة، فالآيات والأحاديث جاءت بلسان عربي مبين، وهذه حقيقة لا يتناطح فيها كبشان ولا يتنازع فيها عنزان، والحقيقة الأخرى أن الاقتصاد الإسلامي والمالية الإسلامية بما تحتويــه من أجزاء مهمة مثل نظام التكافل، والنظام المصرفي والنظام المالي، هو عبارة عن امتداد لفقــه المعاملات المالية في إطاره العام. وتأسيسا على ذلك فإنه ينبغي ملاحظة أن النصوص الشرعية من آيات قرآنية وأحاديث نبوية شريفة والتي قامت عليها فقه المعاملات المالية ومنهــا النظــام المالي والاقتصادي في الإسلام ترجع إلى اللسان العربي والذي ترجمها هذا اللسان في صــورة أحكام ومعاني ومبادئ شرعية حددت الإطار العام للنظرية الاقتصادية في الإسلام.

والمدارس الفقهية المتعددة بما فيها من فقهاء وعلماء اشتغلوا بالتأســيس للنظــام المــالي والاقتصادي في الإسلام من خلال قراءاتهم اللغوية لتلك النصوص الشرعية وما تحتويــه مــن دلالات شرعية ولغوية وسعت النشاط التجاري والصناعي والاقتصادي والمالي فــي الإســلام. والعلماء الذين اشتغلوا بالتأسيس والتقعيد الفقهي بما فيه من أحكام فقه المعاملات اعتمــدوا فــي ذلك على علم أصول الفقه الذي يعتبر العلم الذي يساعد الفقيه على استنباط الأحكام الفقهية مــن أدلتها التفصيلية، من خلال استخدام أدوات لغوية ومناهج علمية توصله إلى تحقيق الحــق فــي نظره واجتهاده سواء في باب العبادات أو باب المعاملات المالية. والناظر في أصول الفقه يجــد أن أهم جزء فيه وهو القسم المتعلق بتفسير النصوص الشرعية إنما هي في حقيقتها أدوات لغوية تتعلق بالعام والخاص ودلالات الألفاظ ونحوها، وفضلا عن ذلك فإن النص اللغوي لا يفسره إلا الأداة اللغوية التي من جنسها. من هنا يمكن إدراك حقيقة نريد تقريرها هنا وهي أن المرجعيــة الأساسية التي يتأسس عليها النظام التشريعي في الإسلام يرجع في أساسه إلى اللغة العربية، وأن التشريع الإسلامي بما يحتويه من نظم وأحكام وفقه وقوانين ومبــادئ إنمــا ســطرت وأنشــئت ووضعت باللسان العربي المبين. ومن هنا فإنه يتضح لكل ناظر أن المعرفة العربية هي الأساس الأول للمعرفة الاقتصادية، أو بلغة أخرى أن فقه حيثيات النظام المــالي والاقتصــادي ومبادئــه وتشريعاته وقوانينه إنما يقوم في لبناته الأولى وفي وقواعده الأساسية على لغــة العــرب التــي ساهمت في توضيح النظرية المالية والاقتصادية. فاللغة العربية هي التي يرجع لها الفضل فــي التنظير للنظرية الاقتصادية والمالية وهي التي شرحت المنظــور الإســلامي للمــال والتجــارة والملكية ونحوها من لبنات عالم الاقتصاد والمال. وليست هذه عصبية فإن العصبية مرض نتن، وإنما هي حقيقة ليست موضع للجدل والنقاش. وهنا وجدت الحاجة إلى كيفية نقل وتصدير هــذه

المعرفة الإقتصادية المدونة باللغة العربية إلى سائر المسلمين في العالم وكانـت الترجمـة هـي أفضل سبيل إلى ذلك.

اعتبار الترجمة الواسطة الأمينة لنقل نظرية الإسلام في الاقتصاد والمال

إن الترجمة هي النافدة الأنسب للاطلاع على ذاكرة الشعوب الأخرى والحضارات على اختلافها وتعاقبها، وهي التي تمكن الباحث من معرفة التراث الفكري و الفلسفي والحضاري ومختلف الإنجازات في الحضارات الأخرى. وتأسيسا على الحقيقة التي أكدناها من كون اللسان العربي هو الأداة الوحيدة لتفسير النص الشرعي، فإنه من واجب المسلمين كجزء من التبليغ وبيان الحقيقة أن يساهموا في نشر وتصدير هذه العلوم والمعارف إلى المسلمين غير الناطقين بغير اللغة العربية في سبيل توضيح نظرية الإسلام في الاقتصاد والمال، وإيجاد ترابط حضاري وفكري وعلمي وثيق لاسيما في مجال الاقتصاد الإسلامي. وما ينبغي ملاحظته أن نقل العلم والمعرفة من لغة إلى أخرى عن طريق الترجمة يكون بإحدى طريقين، إما أن يتعلم أحد الفريقين اللغة العربية ويأخذ العلم والمعرفة من أصولها وهو الأفضل والأحسن والأنفع والأسلم، وإما أن تنقل المعرفة إلى لغة الطرف الآخر وهذا ما نحن فيه.

الطريقة الأولى: هذه الطريقة طريقة نخبوية تتعلق بمجموعة من الناس، على مستوى العملاء أو التجار أو الأكاديمين أو الدبلوماسيين، بمعنى اختيار نخبة من الناس لتعلم اللغة العربية لتحقيق بعض الأهداف الجزئية ضمن مشروع معين. وتداعيات هذه الطريقة محدودة ومنفعتها وإن كانت متعدية ولكن في إطار ضيق ومحدود. فهي طريقة قائمة على الاختيار والانتخاب، ولا تستهدف الجمع الواسع والكبير من الناس، ولهذا فإن آثار هذه الطريقة ذات مردود غير مرضى، يصلح لتثيقف نخبة في مجال معين. وهذه الطريقة لا تصلح أن تطبق في النظام الاقتصادي الإسلامي، فلا يمكن أن نلزم كل العالم الإسلامي غير العربي أن يتعلم اللغة العربية لفقه طبيعة النظرية الإسلامية في المال والاقتصاد، ولكن قد تتناسب هذه الطريقة مع بعض المنظرين للاقتصاد الإسلامي من غير العرب، أو بعض المتخصصين في مجال المالية الإسلامية، والذين يشتغلون في الرقابة الشرعية في المصارف والبنوك الإسلامية، لكي يتمكنوا من مراجعة الفتاوى والأحكام والمعاملات الشرعية في مختلف قضايا ومسائل فقه المعاملات المالية المعاصرة.

الطريقة الثانية: وهذه الطريقة هي الأنسب والمفضلة وهي ترجمة المعرفة الشرعية المدونة باللغة العربية في الاقتصاد والمالية الإسلامية إلى اللغات الأخرى، وخاصة إلى اللغة

الإنجليزية كونها أكثر لغة أجنبية تتداول في العالم. وهذه الطريقة تغطي أكبر عدد ممكن من الناطقين بغير اللغة العربية، حيث إن العجم على اختلاف مشاربهم تجمعهم اللغة الإنجلزية بوصفها اللغة المشتركة بين مختلف أولئك الأجناس مما يجعل عمل الترجمة موجه ومنظم وأقل جهدا وتعقيدا، وإن كان توسيع الترجمة إلى لغات أخرى مقصد نبيل يوسع من المعرفة الاقتصادية الإسلامية ونظرية الإسلام في المال والتجارة والمصارف.

أهمية الترجمة في تطوير البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي العالمي

لا شك أن للترجمة أهمية كبرى في التطور الحضاري للأمم، وإجمالا تساهم الترجمة في عملية الترقية الحضارية للأمم، وتحقيق الحاجة البشرية لهم في كثير من نواحي الحياة، وتساعد على مواجهة التحديات المعاصرة، كما تعمل على مسايرة الواقع الاجتماعي الحي(٨). أما في مجال تطوير البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي على المستوى العالمي، وهو مجال اهتمامنا، فيمكن ملاحظة أهمية الترجمة في النقاط التالية:

١. **تسارع نمو المصارف الإسلامية وتوسع مجال الاقتصاد الإسلامي**: النمو السريع الذي تعيشه المصارف والبنوك الإسلامية في العالم، حيث يقدر نموها بأكثر من ٢٠% مقارنة مع البنوك التجارية التقليدية الذي يصل إلى حدود ١٢% إلى ١٥%، وهذا النمو السريع ينبغي أن يواكبه نمو موازي في توفير الموارد البشرية المناسبة والمتمرسة والمتفهمة والمتمكنة من فقه النظام المالي والإقتصادي في الإسلام على مستوى العالم.

٢. **الحاجة إلى دعم النمو المصرفي وتعزيزيه بالبحث العلمي**: النمو السريع ينبغي أن يوازى بنمو في المواد البشرية وتطور في البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي كي لا تحدث مفارقة بين النظرية والتطبيق، وما يلاحظ أن عمل البنوك الإسلامية غير محصور فقط في البلدان العربية، وإنما يشمل الدول الإسلامية الأخرى غير الناطقة باللغة العربية مثل إيران وباكستان، وماليزيا واندونيسيا، والدول غير الإسلامية والتي تبنت النظام المالي الإسلامي مثل بريطانيا وسنغافورة وهون كونغ واليابان والصين وغيرها من الدول، مما يجعل تواجد المصارف الإسلامية في غير الدول العربية يتزايد وينمو خاصة مع تبني أكبر البنوك التقليدية النظام المصرفي الإسلامي مثل (سيتي بنك Citi Bank) (هش إس بي سي HSBC) وغيرهما مما يجعل الدائرة أوسع والطلب على المعرفة الإقتصادية الإسلامية أكبر والتحدي أمام الترجمة يتزايد، وينبغي أن يتوافق مع حجم التحدي المواجه في الساحة العلمية والعملية.

(٨) انظر تفصيلا عن بعض هذه الأهمية في: محمد الحاج يعقوب، **مقدمة إلى فن الترجمة**، ص٢٩.

٣. **حاجة النظام المالي والاقتصادي إلى البحث والتطوير**: حاجة البنوك الإسلامية والمصارف الإسلامية إلى مزيد من البحث والتطوير في المنتجات البنكية والمصرفية، وتحسينها في مجال هندسة المنتوجات أو اختراع الجديد منها، أو تحسينيها قصد تلبية الطلب الموجود عليها، وشح المادة العلمية الشرعية المترجمة من اللغة العربية يجعل حركة الإبداع والبحث والتطوير في البنوك الإسلامية الأجنبية بطيء أو فقير، مما يخلق هوة كبيرة بين المجال العملي للبنوك ومتطلباته الميدانية في مجال التمويل والاستثمار والمنتوجات البنكية، وبين المجال العلمي الذي لا يوازي سرعة العمل الميداني للصارف بسبب قلة المراجع العلمية في الاقتصاد الإسلامي والمالية الإسلامية بسبب ضعف الترجمة.

٤. **توسع دائرة التربية والتعليم في الاقتصاد الإسلامي على المستوى العالمي**: حركة إنشاء المراكز العلمية المتخصصة في تعليم المالية الإسلامية، سواء بطريقة مستقلة من قبل أساتذة أو أسر مثلما حديث في تاريخنا الإسلامي[٩]، أو من قبل مؤسسات مالية حكومية أو خاصة مثل البنك المركزي مثل ماليزيا والبحرين، أو من قبل الجامعات الإسلامية مثل الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا وغيرها من الجامعات، أو من قبل الجامعات العادية والتي فتحت مراكز لتعليم المالية الإسلامية في كلياتها المتخصصة في الاقتصاد أو التجارة أو المحاسبة، وهذا النمو والحركة في إنشاء المراكز العلمية والتربوية في الجامعات الإسلامية والجامعات العادية تعدى الدول الإسلامية ليجد مكانا خصبا في الجامعات الغربية ايضا مثل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وسنغافورة وغيرها من الدول. فهذه الجامعات والمراكز بحثها العلمي وامكانية تطويره وتوسيعه ومواكبته لمتطلبات الاقتصاد العالمي المعاصر اليوم منوط بقدرة حركة الترجمة في تلبية الطلب الموجودة عليها. فكلما توفرت المادة الشرعية والاقتصادية والمالية الإسلامية بين أيديهم كلما كانت توقعات نمو وتطور حركة البحث العلمي في الإقتصاد الإسلامي، وكلما قلت كلما انحدر مجال البحث العلمي إلى الوراء، وإن تقدم فلا شك أنه يتقدم بخطى لا تتوافق مع النظرية العامة للاقتصاد الإسلامي. وبذلك فإن تطور حركة الترجمة وتوسعها وقدرتها على توفير المادة العلمية والشرعية والاقتصادية المالية من اللغة العربية إلى اللغات الأخرى وخاصة الإنجليزية له دوره هام وجوهري في تطوير حركة البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي.

---

(٩) كان لنشاط بعض الأسر دور مهم في تطوير حركة الترجمة في تاريخنا الإسلامي، ومن أشهر هذه العائلات التي ساهمت في تطوير حركة الترجمة وازدهارها عائلة موسى بن شاكر. انظر: محمد الحاج يعقوب، **مقدمة في فن الترجمة**، ص٤٩.

٥. **زيادة وتيرة البحث والنشر في الاقتصاد الإسلامي محليا ودوليا**: دعم مسيرة النشر والبحث العلمي على المستوى المحلي والدولي، أما على المستوى المحلي بترجمة الأعمال المتميزة من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية، وأما على المستوى الدولي فبترجمة الإنتاج العلمي العربي الإسلامي في الاقتصاد الإسلامي إلى اللغات الأخرى لمزيد من البناء والتنظير والتطور والتطبيق ولتوسيع دائرة البحث العلمي.

٦. **تفعيل الحوار العلمي والفكري في الاقتصاد الإسلامي**: تفعيل الحوار العلمي والثقافي بين الباحثين في مجال الاقتصاد الإسلامي، حيث يعتبر أحد الأساليب الحية في التثاقف والتلاقح وتبادل الآراء والأفكار والرؤى والمشاريع العلمية النظرية والتطبيقية، وهذا الحوار قد يكون بترجمة الأعمال العلمية، أو بعملية الدبلجة الحية والمباشرة في حالة التقاء عديد من الباحثين من لغات مختلفة في حوار واحد مثل الملتقيات والمؤتمرات والندوات وغيرها.

٧. **تفادي التطبيقات الخاطئة لمفاهيم الاقتصاد الإسلامي**: حركة الترجمة في مجال الاقتصاد الإسلامي من شأنها تصدير نظرية اقتصادية واضحة المعالم نقية سليمة من كل شبهة مؤسسة على نصوص تشريعية واضحة، وهذا من شأنه أن يساعد الغير الذي لا ينطق باللغة العربية في تبني النظرية الاقتصادية الإسلامية كما هي متداولة في لغتها الأم. أما عدم دعم حركة الترجمة فإن ذلك من شأنه أن يولد فهوم خاطئة وتطبيقات غير صحيحة تساهم في تشويه نظرية الاقتصاد الإسلامي.

٨. **الحد من تصدير أي منتوجات مالية أو بنكية أو استثمارية باسم الإسلام في الدول الأجنبية**: ضعف حركة الترجمة في مجال الاقتصاد الإسلامي من شأنها أن توجد مناخ وجو لنشوء نظريات ومفاهيم ومنتوجات بنكية وأدوات مالية مشوهة تتداول في الدول الدول الأجنبية وذلك بسبب عدم توفر مادة كافية من المراجع العلمية التي من شأنها أن توضح قواعد النظام المالي في الاقتصاد الإسلامي.

٩. **الحفاظ على أصالة التراث الإسلامي وهوية الاقتصاد الإسلامي**: للترجمة دور في الحفاظ على أصالة التراث الحضاري الإسلامي، ونقل أصالة الفكر الاقتصادي إلى الغرب، وفي هذا محافظة على الهوية الإسلامية للاقتصاد الإسلامي، حيث يصبح الباحثون لهم قدرة إلى الرجوع إلى المراجع الأصلية والمراجع العربية في الاقتصاد الإسلامي ويبنون عليها بحوثهم العلمية، وفي هذا تواصل حضاري وعلمي يساهم في تطوير العقلية الإسلامية في الاقتصاد والمالية الإسلامية، وذلك لأن العقول تختلف والمفاهيم تتباين والقدرات على مراتب، وعملية

تلاقح كل هذه الشرائح إنما يكون عن طريق إيجاد شريك واحد ومرجعية واحدة مشتركة وذلــك بتسهيل وتيسير توفر الكتب العربية الاصلية والحديثة بين طلبة العلم المسلمين وغيــر المســلمين في شتى أنحاء العالم.

١٠. **توحيد المصطلحات وإجادتها**: المصطلحات العلمية الاقتصادية والمفاهيم المتداولة لها أهمية بالغة في توحيد لغة البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي والوحدة في المصطلح والمفهوم يعزز من سرعة البحث العلمي ويساهم في التكامل المعرفي، والترجمة هــي الطريــق الوحيــد المحقق لهذا الهدف، أما إبقاء الاختلاف في المصطلاحات والمفاهيم في هذا المجال فإنه يســاعد على الفرقة والخلاف بين المعسكرين، وتصبح المعركة معركة مصطلحات ومفاهيم وأيهما أولى بالتبني والاتباع، بدلا من أن تكون المعرفة معركة تطور ورقي نحو المستقبل.

١١. **تطوير لغة البحث العلمي**: الترجمة تساهم في تطوير اللغة بذاتها سواء كانت عربيــة أم أجنبية، وهذا أمر له فائدته على المستوى اللغوي، أما على مستوى الاقتصاد الإســلامي فــإن لغة الاقتصاد الإسلامي تزداد قوة وصلابة، وتأثيرا في الغير، فكلمــا تعــددت لغــة الاقتصــاد الإسلامي كلما قوي تأثيره وزاد انتشاره وتوسعت معارفه ومبادئه، وذلــك لاســتهداف شــريحة واسعة في العالم بأكمله، وليس للاقتصاد الإسلامي سبيل لبلوغ هذا المقصــد والهــدف إلا عــن طريق اختراق الغير، ولا سبيل إلى الاختراق إلا بالترجمة التي تصل إلى كل قارئ أينما كــان وحيثما وجد.

مساهمة الترجمة في تقارب وجهات النظر وعملية التثاقف وتصحيح مسار مستقبل البحث في الاقتصاد الإسلامي

تظهر أهمية الترجمة في تقارب وجهات النظر بين الباحثين في مجال الاقتصاد الإسلامي في كون عملية الترجمة عمل مزدوج، فليس هو كما قد يتوهم البعض عمــل أحــادي الاتجــاه، ولكنه مزوج، بمعنى نقل المعرفة الإقتصادية الإسلامية من اللغة العربية إلى اللغــات الأخــرى، كما أنه عبارة عن نقل المعرفة الاقتصادية الإسلامية من اللغات الأخرى إلــى اللغــة العربيــة، وبذلك يحصل التقارب في وجهات النظر ويحصل التثاقف، ويتكون جــو مــن الحــوار بــين الأطراف المختلفة بتبادل الآراء ووجهات النظر والبحوث والمعارف والأفكار، وهذا الجو يعمل عملا إيجابيا في تصحيح بعض الأفكار وفي إحداث مراجعات فكرية وعلمية، ويعمل في نهايتــه على تصحيح مسار الفكر الاقتصادي الإسلامي ومستقبل البحث في مجال الاقتصــاد الإســلامي والمالية الإسلامية. فهناك حقيقة وهي أن كثير من المتخصصين في مجال الاقتصــاد الإســلامي

والمالية الإسلامية من المسلمين الذين لا يتكلمون باللغة العربية، لهم أفكار مميزة ومبدعة، ويتمتعون بعقول نيرة وفعّالة، ولهم نظرت حادة ومستقبلية في مجال المال والاقتصاد لما لديهم من خبرة علمية وعملية في هذا المجال، وساهم بعض هؤلاء في إنتاج دراسات علمية واقتصادية في صميم النظام الاقتصادي والمالي الإسلامي، وهذا ما يجعل الترجمة وسيلة تعمل في إتجاه إحداث تزاوج بين الأفكار والنظريات والمجهود العلمي قصد تطوير البحث العلمي والمضي به نحو الأفضل والأحسن ليرقى إلى مستوى المنافسة دوليا، ويتحول من نظريات محصورة في كتب وبحوث على الرفوف إلى منتوجات بنكية ومشاريع عملية توظف في عالم التجارة والمال. ويتحول العلم من كيف إلى كم، ومن هنا ندرك أن الترجمة لها دور مهم وحيوي في تطوير وبلورة البحث العلمي في مجال الاقتصاد الإسلامي كون الترجمة حلقة الوصل في العالمين، والطريق الذي يمهد لقاء كل الأطراف على طاولة الشراكة العلمية التي تهدف إلى تطوير البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي. وبذلك فإن الترجمة تساهم في تحقيق التثاقف وتصحيح المسار العلمي للبحث في الاقتصاد الإسلامي. ويمكن توضيح بعض صور هذه المساهمة في تقارب وجهات النظر وعملية التثاقف في النقاط التالية:

١. **تقريب وجهات النظر وتوحيد التصورات**: وذلك بين المعسكر الذي يتكلم باللغة العربية وينظر للاقتصاد الإسلامي من خلال هذه اللغة، وبين المعسكر الذي يتكلم باللغات الأخرى لاسيما اللغة الإنجليزية والذي ينظر للاقتصاد الإسلامي من خلال هذه اللغة، والترجمة هي الوسيلة الوحيدة التي تجعل هذا التقارب ممكنا وتوحد لغة الحوار، وبدون ذلك يبقى كل معسكر في حدود السقف المعرفي الذي لديه في الاقتصاد الإسلامي، وهذا يسبب ضرر كبير للاقتصاد الإسلامي.

٢. **توحيد المعايير المالية والعقود التجارية والمصطلحات العلمية**: المتداولة في هذا العلم، فما يلاحظ أن كل بلد له معياره وله مصطلحاته وله طريقته في كتابة المصطلحات ونطقها بسبب عدم التواصل.

٣. **تضييق هوة الخلاف الفقهي في مجال الاقتصاد الإسلامي**: حيث إن الخلاف الفقهي بين المدارس الفقهية قائم، والدول الإسلامية غير الناطقة باللغة العربية موزعة على مذاهب مختلفة مثل الشافعية في ماليزيا والحنفية في باكستان والهند، ولا يخفى أن للخلاف الفقهي آثار واضحة في مجال الاقتصاد الإسلامي مثل بيع الدين، والعينة، وغيرهما من المسائل الفقهية، وإضافة الخلاف اللغوي في هذا مجال الاقتصاد الإسلامي يعزز من توسيع هو الخلاف الفقهي

في مجال الاقتصاد الإسلامي، فيصبح تدارك الجانب اللغوي الذي هو في مقدورنا مطلب مهم في تقليل الخلاف وتوحيد معايير وضوابط في الاقتصاد الإسلامي.

٤. **مخاطبة الغير (الفكر الغربي) بلغة واحدة:** ومصلطح واحد ونظرية واحدة ومفهوم واحد ومبادئ واحدة في الاقتصاد الإسلامي، وهذا يعكس الوحدة الفكرية والعلمية والمنهجية في الاقتصاد الإسلامي، أما مخاطبة الغير بمصطلحات مختلفة، ونظريات متباينة، ومفاهيم متضاربة، ومبادئ متعددة في الاقتصاد الإسلامي، فإن الغير يقع في التباس ولبس لا ترجع على الاقتصاد الإسلامي بمحامد. وما ينبغي إدراكه أن الاقتصاد الإسلامي ليس شأنه شأن العبادات في الإسلام، فالعبادات قاصرة وغير متعدية، وهي تمارس في حدود الشخص الذي يطبق تلك العبادة، وليس لها آثارا على المجتمع أو حتى على الغير، ولأنها في دائرة المسلمين لا شأن لغير المسلمين بها، أما الاقتصاد الإسلامي فله تعد مباشر إلى الغير، ويحق لغير المسلمين أن يتبنى مبادئ الاقتصاد الإسلامي في نشاطاته التجارية والمالية، كما أنه من واجبنا توسيع دائرة الاقتصاد الإسلامي عالميا كي تتمكن البنوك والمصارف أن تمارس نشاطها في إطار دائرة بنكية ومصرفية عالمية إسلامية تتوافق مع الشريعة الإسلامية، وهذا يتطلب فهم ووعي ودراسة واستيعاب لنظرية الاقتصاد الإسلامي من قبل الغير، ومن هنا كان وجوب توحيد لغة الخطاب وتوحيد مناهج البحث والتطوير لضمان الاستقرار للنظرية الاقتصادية الإسلامية على المستوى البعيد.

٥. **الجمع بين العقلية العربية والعقلية الغربية:** في صناعة وهندسة مستقبل الاقتصاد الإسلامي، فالمادة العلمية في الاقتصاد الإسلامي والمالية الإسلامية والإطار القانوني والشرعي لها متوفر ومتطور في الكتابات العربية، وجانب الوسائل المالية والمنتجات البنكية، والهندسة المالية متطور في الغرب، فالجمع بين العلمين والجمع بين العقلتين من شأنه أن يفيد الاقتصاد الإسلامي ويخطو به خطوات واسعة وعملاقة في هذا المجال ينافس ويفوق به ما توصل إليه الغرب في الاقتصاد والهندسة المالية.

مبررات تفعيل حركة الترجمة وخطورة الآثار السلبية لضعف حركة الترجمة في مجال الاقتصاد الإسلامي

إن ضعف حركة الترجمة في مجال الاقتصاد الإسلامي قد يؤذن بخطر داهم قد لا يتفطن إليه بالنظرة القاصرة، ولكن الخطورة تتضح وتتعاظم إذا نظرت في الأفق البعيد، فتنامي حركة المصارف الإسلامية والنشاط التجاري في ظل الإطار العام لنظرية الاقتصاد الإسلامي في شتى أنحاء العالم مع ضعف حركة الترجمة في هذا المجال وعدم توفير العلم والمعرفة والإنتاج العلمي والفكري والنتائج والتوصيات والفتاوى في هذا المجال لا شك أن يحدث نوع من التنافر

والتباعد، ونجد عالمين بينهما فوارق كبيرة ومعسكرين لا صلة لأحدهما بالآخر، نظام مالي واقتصادي في الدول الإسلامية العربية وحركة علمية وبحثية تصب في إتجاه معين، ونظام ومالي واقتصادي في الدول الإسلامية غير العربية والدول غير الإسلامية تصب في إتجاه مخالف أو معاكس، وحركة بحث مؤسسة على فلسفة غريبة عن العقيدة والشريعة، ونخشى حدوث فجوة يصعب سدها في القريب العاجل، وما نخشاه أيضا أن تتخذ من تلك الفوارق فرصة لضرب النظام المالي والاقتصادي الإسلامي. ويمكن ملاحظة أهم الآثار السلبية لضعف حركة الترجمة في مجال الاقتصاد الإسلامي في النقاط التالية وهي:

١. **قلة الموارد البشرية في مجال الاقتصاد الإسلامي**: قلة الموارد البشرية في مجال الاقتصاد الإسلامي وعدم توفر الكتب باللغات الأجنبية في هذا المجال يعد خطر محدق بمستقبل الاقتصاد الإسلامي لاسيما مع كثرة الطلب على هذا العلم في الدول غير الناطقة باللغة العربية، وتوسع مجال البحث العلمي فيها في الجامعات غير العربية والغربية، مما يجعل الموارد البشرية والمراجع والمصادر في هذا المجال إشكالية يعاني منها البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي.

٢. **عدم توفر المراجع العلمية في مجال الاقتصاد الإسلامي باللغات الأجنبية**: هذا نقص ملاحظ في المكتبات الجامعية والمراكز الثقافية، وما يوجد منها من كتب حديثة لا تعكس حقيقة الجهد العلمي الذي بذل في مجال البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي، فتجد مراجع محدودة وكتب معدودة، لا تلبي الطلب المتلاهف في مجال البحث العلمي في هذا المجال، وهذا ما جعل كتاب المعايير الشرعية والذي توجد منه نسخة باللغة الإنجليزية مثل الكتاب المقدس في المالية الإسلامية، كما نال كتاب وهبة الزحلي والذي ترجم منه الجزء الخاص بالمعاملات المالية قبولا واسعا في ماليزيا حيث أصبح مرجعا يرجع إليه، أما مجلة الأحكام العدلية فهي قبلة كل باحث يريد أن يلتمس المرجعية الإسلامية في كتاباته في الاقتصاد الإسلامي. وإذا أردت أن أخرج عن الاقتصاد الإسلامي قليلا، نجد في علم أصول الفقه كتابين فقط باللغة الإنجليزية يعدان من مراجع هذا العلم في ماليزيا يرجع إليه القاصي والداني، العالم والمتعلم لعدم وجود غيرهما، ومؤلفا هذين الكتابين من خارج ماليزيا، والمسألة نفسها في الاقتصاد الإسلامي والمالية الإسلامية، والكتب المترجمة من البنك الإسلامي للتنمية لا تسد حاجة البحث العلمي، حيث يصل ما هو موجود منها باللغة الإنجليزية ١١٤ كتاب، و٣٩ كتاب باللغة الفرنسية. وأنا في كتابة هذه الورقة اتصلت بي طالبة تسألني عن مرجع في المقاصة في المعاملات الإسلامية لكتابة بحثها وهو أحد المتطلبات في الجامعة التي أعمل فيها، ونصحتها بالرجوع إلى مرجعين هما: مجلة الأحكام العدلية، وكتاب وهبة الزحيلي، وكلامهما مترجم إلى اللغة الإنجليزية، ولا يوجد غيرهما

في هذا الموضوع، فكنت أفكر لو لم يكن هذان الكتابان متوفران لدينا، إلى أين ترجع هذه الطالبة لمثل هذا الموضوع، وهي لا تحسن قراءة اللغة العربية، والنماذج في هذا المشكل أكثر من أن تحصر.

٣. **إتساع دائرة الجهل بالحقائق الشرعية في مجال المالية الإسلامية**: ضعف حركة الترجمة من شأنها أن توسع من دائرة الجهل بالحقائق الشرعية في مجال الاقتصاد الإسلامي والمالية الإسلامية وتقلص من توسع دائرة التنظير للنظرية الاقتصادية الإسلامية على المستوى الدولي.

٤. **الخوف من حدوث استعمار جديد في الفكر الاقتصادي الإسلامي من قبل الغرب**: وهذه حقيقة ينبغي الانتباه إليها وعدم الغفلة عنها، حيث تصدرت بعض المراكز العلمية والبنوك المشهورة في الغرب خاصة في بريطانيا تدريس المالية الإسلامية ومنح شهادات علمية في هذا المجال، وبسبب عدم توفر الكتب العلمية في هذا المجال يضطر البعض إلى الاعتماد على الكتب الاجنبية في مجال الاقتصاد الإسلامي والاكتفاء بعملية التصوير والنقل واللصق، وعكس ما يحدث في النظام المالي الغربي وأسلمته دون مراعاة للضوابط الشرعية في ذلك.

٥. **إصدار منتوجات بنكية ومالية خاطئة باسم الإسلام**: الخوف من إصدار منتوجات بنكية ومالية خاطئة باسم الإسلام بسبب الاعتماد على المراجع الأجنبية في هذا المجال وعدم توفر المراجع باللغة الأجنبية والتي يمكن الاعتماد عليها والرجوع إليها.

٦. **الرجوع إلى النظرية الاقتصادية الغربية**: وذلك بتبنيها ومحاولة أسلمتها بحسب القدرات الفكرية والعلمية التي يكتسبها المتصدر للتدريب والتعليم، وهذا من شأنه أن يشوه الفهم الصحيح للنظرية الاقتصادية الإسلامية، ويفرز تطبيقات خاطئة نتيجة تطور البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي على ضوء النظريات الغربية لاسيما في مجال المنتجات البنكية، وطرق الاستثمار التجاري، والقروض وإدارة المخاطر، وسوق رؤوس الأموال ونحوها من القاضايا المالية والاقتصادية الحساسة التي هي موضع نظر وبحث وتقتضي نظر فقهي وشرعي دقيق.

تصور استراتيجي لمستقبل حركة الترجمة في البحث العلمي ووسائله في مجال الاقتصاد الإسلامي

بعد إدراك الحاجة الماسة إلى تفعيل حركة الترجمة في مجال الاقتصاد الإسلامي، لابد من إعطاء تصور عام على طبيعة حركة الترجمة في البحث العلمي ووسائل ذلك قصد تحقيق الأهداف المرجوة من ذلك، وتفادي الآثار السلبية الممكن حدوثها والتي قد تؤثر سلبا على تطور البحث العلمي ونموه ورقيه، ويمكن ملاحظة هذا التصور في النقاط التالية، وهي:

١. **دعم وتفعيل مراكز الترجمة وتوسيع دائرة نشاطها**: لا شك أن هناك مراكز ترجمة منتشرة في العالم الإسلامي تواكب مسيرة هذه المهمة النبيلة، ولكن المطلوب هو تحسين أداء تلك المراكز، وإنشاء الجديد منها، وربط تلك المراكز بالجامعات والمعاهد الشرعية المتخصصة في المالية الإسلامية، وتشجيع هذه المراكز على ترجمة الكتب المهمة في الاقتصاد الإسلامي والتي تعطي تصورات واضحة وسليمة عن طبيعة النظرية الإسلامية في المال والتجارة والأعمال. وهذه المراكز لابد من تغطية كل مجالات الاقتصاد الإسلامية والمالية الإسلامية بجميع أقسامها لتقديم مادة متكاملة غير مبتورة.

٢. **إنشاء مراكز التنسيق والشراكة بين كل ألسنة العالم قصد تلبية الطلب العالمي لنظرية الإقتصاد الإسلامي الصحيح**: نشاط مراكز الترجمة لا يتوقف عند الترجمة ولكن لابد أن يترجم ذلك العمل في صورة تنسيق وشراكة مع الأطراف المعنية في باقي دول العالم من الدول الإسلامية غير العربية والدول الغربية من خلال توفير هذه المادة إلى المراكز العلمية فيها ومكتباتها العامة ومكتباتها الجامعية، فضلا عن البنوك والمصارف الإسلامية. وينبغي اعتبار مراكز الترجمة عبارة عن ميراث شراكة بين كل ألسنة العالم كله قصد تلبية الطلب العالمي لنظرية الاقتصاد الإسلامي الصحيح، فلا يمكن اعتبار ميراث البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي والمالية الإسلامية حكرا على المسلمين العرب، ولكنه ينبغي أن يصدر إلى كل ألسنة العالم لضمان سلامة الفهم الصحيح والتطبيق. والتنسيق والشراكة تكون أيضا بين المجامع اللغوية والعلمية والمراكز المالية والاقتصادية على مستوى العالم قصد توحيد المصطلحات العلمية وتعميم معايير مالية موحدة على مستوى العالمين في مجال الاقتصاد الإسلامي.

٣. **إنشاء مراكز التدريب والتأهيل**: على الرغم من أهمية حركة الترجمة في تطوير حركة البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي إلا أنه لابد من تأهيل وتدريب متخصصين في حركة الترجمة يتصدر لها أناس لهم فقه بمبادئ الاقتصاد الإسلامي والمالية الإسلامية، حيث إن الدقة في ترجمة قضايا الاقتصاد المال والتجارة من منظور إسلامي لها أهميتها في تصدير نظرية الاقتصاد الإسلامي في صورة واضحة وسليمه غير مبتورة ولا مشوهة، وهذا يتطلب نوعية مميزة من المترجمين لها نالوا نصيبا من التأهيل والتدريب. كما أن المتصدرين للترجمة ينبغي أن يكونوا على علم دقيق بمعنى الترجمة والقواعد التي تحكمها، وأفضل الطرائق لنقل النص من لغة إلى أخرى، وذلك بمحاولة استكشاف النص بمراعاة الجوانب المنطقية والدلالية والتركيبية للنص قصد الوصول إلى ترجمة بناءة هادفة تحقق المقصد الأسمى من الترجمة. وأهم المواصفات التي ينبغي أن تتوفر في المتصدر للترجمة هي: الأمانة في النقل، والضبط في

الكتابة، والدقة في اختيار اللفظ، التأكد من وضع المصطلح الصحيح في موضعه المناسب، والإيضاح والسهولة في التعبير، والسرعة في الإنجاز والمحافظة على الاتقان. كما أن هناك بعض الأدوات التي ينبغي للمترجم أن يتسلح بها لتكون له عونا على الترجمة مثل: الاشتقاق، والتعريب، والمجاز، والنحت، فهذه أحد الوسائل التي توصل المترجم إلى أهداف دقيقة في موضوع الترجمة(١٠).

٤. **شمولية حركة الترجمة**: ينبغي الجمع بين مختلف مستويات الترجمة، وبين مختلف أنواع البحث العلمي، فهناك الكتب المدرسية، والكتب العامة المبسطة، التي تعطي تصورات عامة وواضحة بأسلوب يسير سهل في متناول الطبقة المبتدئة، وهناك كتب متخصصة وكتب متقدمة، إلى غير ذلك، بمعنى أن حركة الترجمة بنيغي أن تكون مبنية على نظرة كلية متوازنة ومتقاربة بحيث تغطي كل الفئات وتراعي مختلف الطبقات، بحيث تخاطب العامل والموظف العادي في البنك، والمتخصص في المصرف، والطالب في مستوى الباكلوريوس، والباحث، والمخترع الذي يعمل في الهندسة المالية، وذلك لضمان مخاطبة أكبر شريحة ممكنة من الناس، لأن تثقيف الناس بالاقتصاد الإسلامي والمالية الإسلامية مشروع متكامل له إتجاه تنازلي من القمة، وله إتجاه تصادي من الأسفل، وله انتشار أفقي كون الذي يريد أن يختار المنتوج الإسلامي من المصرف الإسلامي ينبغي تثقيفه وتعلميه وتشجيعه على حسن الاختيار.

٥. **معالم مهمة لضبط حركة الترجمة**: لابد من وضع بعض الضوابط المهمة للترجمة قصد تحسين آدائها لاسيما في مجال الاقتصاد الإسلامي والمالية الإسلامية، والتغافل عن مراعاة هذه المعالم التي قد تفسر أيضا على أنها ضوابط أو معايير يؤدي إلى تراكمات خاطئة وتشويه النظرية الإسلامية في الاقتصاد، فضلا عن خلق اضطراب معرفي في هذا في المصطلحات والمفاهيم والمعايير، ومن بين هذه المعالم التي ينبغي مراعاة جوانبها في الترجمة في الاقتصاد الإسلامي هي:

١ : اعتبار الترجمة في الاقتصاد الإسلامي مهنة نبيلة وشريفة ومتميزة تساهم في عملية النباء الحضاري للأمة.

---

(١٠) الاشتقاق: هو استخراج كلمة جديدة من أخرى أو توليدها على حسب صيغ عربية. والتعريب: استخدام كلمة أعجمية وتحويل صياغتها على طريقة العرب لعم وجود مقابلها في العربية. والمجاز: هو ما يقابل الحقيقة وهو استعمال اللفظ في غير ما وضع له مع قرينة. والنحت: هو نوع من الاشتقاقوهو يطلق على عملية انتزاع كلمة جديدة من كلميتن أو أكثر على أن يكون تناسب في اللفظ والمعنى المنحوت والمنحوت عنه مثل الحمدلة والبسملة والحوقلة. انظر: لتفصيل هذه الوسائل في: محمد الحاج يعقوب، مقدمة إلى فن الترجمة، ص٢١.

٢: اعتبار المادة المترجمة في الاقتصاد الإسلامي إنتاجا علميا مميزا للمترجم أو المؤسسة العلمية التي قامت به تستحق التقدير من قبل العاملين في حقل الاقتصاد الإسلامي.

٣: اعتبار المترجم أو المترجمين في الاقتصاد الإسلامي شركاء في هذا العمل الإبداعي، ويضاف ضمن سجلات أعمالهم العلمية الذي يساهم في عملية تطوير وتحسين مسيرة الاقتصاد الإسلامي على المستوى العالم.

٤: النظر إلى الترجمة في الاقتصاد الإسلامي على أنها بحث علمي وليس مهنة فقط يتقاضى عليها المترجم مبلغا من المال، بمعنى أنه ينبغي أن تكون مهنة الترجمة جزء من البحث العلمي والأكاديمي وليس فقط جزءا من عمل تقني وفني ينتهي بتصوير رسوم وأشكال على ورقة بيضاء، إلا أن يكون العمل هو عمل مركز علمي فتكون الترجمة عبارة عن سلسة متكاملة من الحلقات ينضم إليها فريق كل حسب الجانب الذي كلف به.

٥: تخصيص مكافاة مادية للترجمة، وينبغي أن يكون للمؤسسات الاقتصادية والمالية نصيب منها، ونشر المادة المترجمة سواء في صورة كتاب أو مقال واعتباره عملا علميا بعد التحكيم، هذا طبعا على المستوى الفردي لا المؤسساتي والذي إطار عملها يكون له بعد علمي واسع يتجاوز هذه الحدود الضيقة التي قد تتعلق بالأفراد.

٦: قبول نشر المواد المترجمة في المجلات العلمية وفتح أقساما خاصة بها.

٧: تشجيع إصدار المجلات العلمية والدراسات الاقتصادية بلغات متعددة في الجامعات والمراكز في البلدان العربية.

٨: توجيه قسم الترجمة في الجامعات والمراكز العلمية ومحاولة تأطيرها بالأهداف الحقيقة التي يرجى من ورائها لتأمين توفر موارد بشرية كفأة قادرة على مواصلة حركة الترجمة في مجال الاقتصاد الإسلامي.

٩: التأكيد على توفر المواصفات التي ينبغي للمترجم أن يتصف بها مثل الأمانة في النقل، والدقة في اختيار اللفظ، ووضع المصطلح الصحيح في موضعه المناسب، والإيضاح والسهولة في التعبير، والسرعة في الإنجاز مع المحافظة على الاتقان.

٦. **الاختيارية في الترجمة**: ينبغي أن تكون حركة الترجمة في الاقتصاد الإسلامي حركة اختيارية بمعنى أنها حركة مبنية على الاختيار سواء في استيراد المنتج غير العربي وترجمته إلى اللغة العربية أو في تصدير المنتج العربي بترجمته إلى اللغات الأخرى، وهذه الاختيارية

تدل على وضوح الفكرة والمنهج والهدف والرؤية، وبذلك تكون حركة الترجمة حركة هادفة بناءة تسير نحو تحقيق أهداف مرسومة من قبل المراكز العلمية القائمة على هذه المهمة الحضارية النبيلة. وهذه الخاصية في الترجمة من شأنها أن تخرجها عن الحركة الانفعالية والاضطرارية التي تصدر بدوافع غير موضوعية، وحركة الترجمة فيها تكون مبنية على العشوائية وتنبع عن احساس بضعف في الذات والتهافت على منجرات الغير والانبهار بها مما توقعها في طامات علمية لها آثار سلبية على العلم والمعرفة والحضارة الإسلامية والاقتصاد الاسلامي.

٧. **التوزيع والنشر والتسـويق**: لا معنى لترجمة الأعمال العلمية في مجـال الاقتصـاد الإسلامي بدون توفير تلك المادة بين الأيدي التي تطلبها، وهنا فـإن عمليـة النشـر والتوزيـع والتسويق أمر مهم، وذلك لجعل الإنتاج العلمي المترجم متوفر بين طلاب هـذا العلـم، ويكـون التسويق عن طريق مراكز الشراكة التي تقام بين مختلف مراكز الترجمة، وأهـم النقـاط التـي ينبغي استهدافها هي الجامعات والمراكز العلمية والمكتبات العامة والمصارف والبنوك وغيرها.

٨. **أهمية المنهجية السليمة في الترجمة في النجاح والاستمرار**: بعيدا عن آراء بعض الناقدين في تقويم حركة الترجمة ومدى نجاحها أو فشلها في تحقيق ما تتوقعه الحضارة الإسلامية من الترجمة، وتجاوزا لمناقشة بعض جوانب أسباب الفشل في حركة الترجمة المعاصرة، فإنه ينبغي التنبيه على أن أهمية المنهجية السليمة والمحافظة على مواصفات الترجمة الناجحة في حركة الترجمة لضمان نجاحها واستمرارها قصد تحقيق الأهداف الحقيقة من وراء حركة الترجمة في الاقتصاد الاسلامي والتي تفرز القدرة على الابداع والعطاء والتجديد والتجدد والنمو والتنامي وتسهيل ما عسر وشرح ما أغلق وحل ما استشكل فكرا وتفكير وتنظيرا وتطبيقا. ويرجع سلامة المنهجية في الترجمة إلى طبيعة الفلسفة التي على أساسها تقوم حركة الترجمة، وطبيعات المواصفات التي يتصف بها المترجم مثل الأمانة في النقل، والدقة في اختيار اللفظ، ووضع المصطلح الصحيح في موضعه المناسب، والإيضاح والسهولة في التعبير، والسرعة في الإنجاز مع المحافظة على الاتقان.

خاتمة، ونتائج البحث وتوصياته:

بعد هذا العرض يختم هذا البحث ببعض النتائج والتوصيات، والتي نوجزها في النقاط التالية وهي:

- يمكن اعتبار حركة الترجمة بمنزلة حوار دائم ومستمر بين الحضارات المختلفة بما تحمله من ثقافات متنوعة تساهم في عملية التفاعل والتثاقف الإيجابي والتبادل الفكري والعلمي في الاقتصاد الإسلامي.

- ربط حركة الترجمة بحركة البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي، والحرص على بقائهما متناسقين متقاربين قصد المساهمة في توجيه وتوسيع دائرة البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي.

- اعتبار أن الترجمة أهم وسيلة لنقل المنتوج العلمي في الاقتصاد الإسلامي إلى جميع أنحاء العالم ولاسيما إلى الدول غير الناطقة بالعربية سواء كانت دول إسلامية أم لا، قصد تحقيق التواصل وكشف الإنجازات العلمية ومعرفة حدود السقف المعرفي في الاقتصاد الإسلامي في كل منطقة من مناطق العالم.

- الدعم المعنوي والمادي لمراكز الترجمة سواء كانت تلك المراكز مستقلة أم حكومية أم تابعة لمؤسسات تعليمية أو مالية أو جامعات، وينبغي للمؤسسات الاقتصادية والمالية أن يكون لها جزءا من هذه المساهمة.

- إعطاء عناية خاصة للاقتصاد الإسلامي والمالية الإسلامية في أقسام الترجمة، وإنشاء مراكز خاصة للترجمة متخصصة في الاقتصاد الإسلامي والمعاملات المالية والمالية الإسلامية، وفصلها عن مراكز الترجمة التي تغطي في أعمالها كل الحقول المعرفية.

- إعطاء اعتبار خاص وامتياز معتبر لمراكز الترجمة المتخصصة في الاقتصاد الإسلامي، لأنها مهمتها غير منوطة بأعمال إنجازية وعلمية للتواصل الحضاري فقط، وإنما عملها منوط بطلب عالمي لمادة الاقتصاد الإسلامي في كل فروعه وأقسامه.

- مهما نشطت مراكز الترجمة فإنها لا تستطيع تغطية الطلب الملح على مادة الاقتصاد الإسلامي على المستوى الدولي بسبب تسارع نمو المصارف الإسلامية والبنوك عالميا بمعدلات كبيرة، ولوجود النقص الهائل في الموارد البشرية في مجال المصارف والبنوك الإسلامية، وهذا ما يجعل مهمة مراكز الترجمة مطلبا عالميا لا ينبغي التهاون فيه.

- ينبغي إدراج مادة الاقتصاد الإسلامي في البرامج التعليمية والدورات العلمية في أقسام الترجمة لرفع مستوى الترجمة في مجال الاقتصاد الإسلامي إلى أعلى مستوياته، ولأن الخطأ قد يغتفر في بعض المجالات العلمية لمحدودية آثاره السلبية لكنه لا يغتفر في مجال الاقتصاد الإسلامي.

- ينبغي الاستفادة من التجربة اليابانية في حركة الترجمة التي تعد تجربة رائدة في حركة الترجمة وقد ساعدتها في إحداث قفزات علمية عملاقة في مجال البحث العلمي.

- يتعلق نجاح حركة الترجمة في الاقتصاد الإسلامي بمدى أمانة المترجم ومستوى معارفه وعلومه، ودقته في ضبط المفاهيم والمصطلحات، وسلامة لغته وسلاستها للتعبير بدقة وصدق على ما يحمله النص من مضامين ومعاني.

- تعتبر الترجمة ساحة حقيقية واسعة وأرض خصبة لتفاعل الثقافات وتلاقح الآراء والأفكار والرؤى في الاقتصاد الإسلامي.

- ينبغي الاستفادة من التكنولوجيا الحديث في الترجمة وتوظيف الآلات العصرية وتوسيع استخدامها سواء في الترجمة الفورية أو في الترجمة الكتابية.

- يمكن اعتبار الترجمة علم وفن ينبغي للعاملين في الاقتصاد الإسلامي دعمه ورعايته.

- تحتاج الترجمة في الاقتصاد الإسلامي إلى ثقافة معمقة في موضوع البحث، وإلى إبداع حقيقي لارتباطه بنقل مقولات علمية واردة في نص من لغة معينة ونقلها إلى لغة أخرى مع الحفاظ على مظامينها ونظافة مدلولاتها.

- الترجمة الحقيقية الناجحة في الاقتصاد الإسلامي هي التي تعتمد على منهج علمي رصين وأسلوب معتدل ومتوازن وموضوعي في شرح النصوص ونقلها من الأصل (اللغة الأم) إلى الفرع (اللغة المترجم إليها).

- تعزيز مسيرة وجهود المنظمات والمراكز والمؤسسات العلمية المستقلة منها والتابعة لخدمة الاقتصاد الإسلامي.

الدكتور حسن لحساسنة
كوالمبور، ماليزيا، جامعة INCEIF

محتويات البحث

١. معنى الترجمة ومدى دلالتها على التواصل الحضاري.

٢. الترجمة والبحث العلمي.

٣. أهمية اللسان العربي في تفسير النصوص الشرعية ذات البعد الاقتصادي والمالي.

٤. اعتبار الترجمة الواسطة الأمينة لنقل نظرية الإسلام في الاقتصاد والمال.

٥. أهمية الترجمة في تطوير البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي العالمي.

٦. مساهمة الترجمة في تقارب وجهات النظر وعملية التثاقف وتصحيح مسار مستقبل البحث في الاقتصاد الإسلامي.

٧. مبررات تفعيل حركة الترجمة وخطورة الآثار السلبية لضعف حركة الترجمة في مجال الاقتصاد الإسلامي.

٨. تصور استراتيجي لمستقبل حركة الترجمة في البحث العلمي ووسائله في مجال الاقتصاد الإسلامي.

٩. خاتمة، ونتائج البحث وتوصياته.

The Role of Translation in Development and Research in Islamic Economic and its Contribution to Enhance the Future of Islamic Studies in Islamic Economics

Dr. Ahcene Lahsasna
INCEIF, The Global University in Islamic finance
Kuala Lumpur, Malaysia.

Abstract. There is no doubt that the financial system in the non Arab countries is willing to establish its financial and economic systems based on the shariah requirements and framework. It is important to note that one of the major challenges faced by the industry in this area is the fully comprehension and understanding of the Islamic finance and economics guidelines provided by the Muslim scholars throughout the history up the presence, which include Islamic banking, takaful, capital market and other important segments of the Islamic finance and economics. The challenges become very substantial with the shortage of the human capital who possesses both professional skills and, acknowledgeable talent in the field of Islamic Finance. Obviously this issue will put the economic and the financial systems of those countries (non Arab countries) in a very difficult position due to the difficulties in outsourcing the Islamic economic materials in Arabic. On the other hand, the easy access to the English materials produced by the western economist will facilitate the switch of financial system of those countries from shariah base to conventional base framework. The main issue here is the language and the means of communication, between the Arab world and the rest of the glob. However, the issue becomes very critical if the translation in Islamic economics does not fulfill the global needs of the Islamic economic and finance, and make it available in the hands of the practitioners and professionals especially, with the fast growing rate of the Islamic finance Industry, as well as the fast expansion of the Islamic banking industry. In fact this growth has attracted the attention of the western financial and economic systems, and accordingly they adopted the Islamic principles used in the Islamic finance and economics in order to accommodate the Islamic financial transactions globally, and benefit from the substantial fund available in the Islamic market. The worry here is that the translation in Islamic finance and economics does not follow in parallel with the global growth in the Islamic economy which affect negatively the availability of the Islamic economics materials (books, research, studies, articles, standards, ect) and, expose the Islamic finance and economy respectively to substantial risk and danger in the area of banking products, structuring product, Islamic financial transaction, takaful or Islamic insurance. In this context this paper addresses the issue of translation and its role in the research and development in Islamic economics from the Malaysian experiences in this filed by taking into account the global necessity of establishing a centre in translation, coordination, training, and partnership among all the various languages worldwide in order to fulfill the need of the theory of Islamic economics The paper ends with some recommendations for an appropriate strategic view for the future of the research and development of the Islamic economics.